

تقرير حقوقي حول أحداث الساحل السوري – 2025

الصادر عن: اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد

تاريخ الإصدار: نيسان 2025

الفترة الزمنية المغطاة: 6 آذار – 10 نيسان 2025

مقدمة:

شهد الساحل السوري، وتحديدًا محافظتا اللاذقية وطرطوس، خلال شهر آذار/مارس 2025، تصعيداً غير مسبوق من العنف والانتهاكات الجسيمة التي طالت المدنيين، في مشهد أعاد إلى الأذهان بعضاً من أكثر المراحل دموية في تاريخ النزاع السوري الممتد منذ عام 2011. ففي ظل اشتداد التوترات بين القوات الحكومية ومليشيات محلية مسلحة كانت حتى وقت قريب محسوبة على النظام السوري، اندلعت مواجهات عنيفة ترافقت مع حملة عسكرية وأمنية واسعة النطاق، أسفرت عن مقتل وتهجير مئات المدنيين، وارتكاب انتهاكات ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وفق توصيف منظمات حقوقية دولية ومرجعيات قانونية أممية.

انطلقت شرارة التصعيد، بحسب الرواية الرسمية للحكومة السورية، بعد استهداف دورية للأمن العام في منطقة بيت عانا شرق جبلة، مما أدى إلى مقتل عدد من العناصر، لتتخذ العمليات بعد ذلك طابعاً انتقامياً اتسم بالقسوة والعشوائية، شملت قرى عديدة في ريف اللاذقية، مثل: رأس البسيط، البهلولة، الحفة، بسوت، وعين التينة.

وفي غضون أيام، تحوّلت المنطقة إلى بؤرة لانتهاكات متعددة الأوجه، منها القتل الميداني، الاعتقال التعسفي، الاختفاء القسري، التهجير القسري، والتعذيب، وسط تصاعد خطير لخطاب الكراهية الطائفي الذي تم تداوله علناً على ألسنة بعض عناصر القوات الحكومية والمليشيات، وتم توثيقه في مقاطع مصورة وشهادات متقاطعة.

أسفرت الأحداث عن مقتل ما لا يقل عن 760 مدنياً بحلول نهاية آذار، بينهم عشرات النساء والأطفال، إضافة إلى تهجير ما يفوق 123,00 شخص من قراهم ومناطقهم الأصلية.

من جهتها، أعربت منظمات مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية (أمستى) عن قلقها الشديد من تصاعد الانتهاكات، وطالبت بفتح تحقيق دولي مستقل في هذه الجرائم، خاصة في ظل فشل الحكومة السورية في اتخاذ أي خطوات حقيقية نحو المحاسبة، واكتفائها بتشكيل لجنة تحقيق ذات طابع شكلي، تتسم بانعدام الحياد وغياب الشفافية.

إن ما جرى في الساحل السوري خلال شهر آذار لا يمكن عزله عن السياق العام لحالة الإفلات من العقاب المستمرة منذ سنوات في سوريا، ويعكس عمق الأزمة في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية، التي ما تزال تتعامل مع المدنيين كأدوات ضغط أو تهديد، بدل كونهم أصحاب حقوق يجب صونها وفق القانون الدولي الإنساني ومبادئ العدالة.

المنهجية:

تم الاعتماد على مصادر متعددة، شملت

شهادات ناجين ومواطنين من سكان الساحل

فيديوهات موثقة ومتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي

تقارير منظمات حقوقية دولية ومحلية مثل المرصد السوري لحقوق الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، هيومن رايتس ووتش، ومنظمة العفو الدولية

مصادر إعلامية مستقلة

تحليل صور ومواقع باستخدام تقنيات المصادر المفتوحة OSINT

الانتهاكات الموثقة:

- القتل خارج نطاق القانون

كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بارتفاع حصيلة ضحايا مجازر الساحل السوري إلى 1,676 شخصاً، بينهم 866 في اللاذقية، 525 في طرطوس، و272 في حماة

وقد أضاف المرصد المركزي السوري لحرية الاعلام والتعبير إنه وثق بالأسماء مقتل 1169 مدنياً "تتوزع على النحو التالي: 732 في اللاذقية، و276 في طرطوس و161 في حماة"، موضحاً أن "من بين الضحايا 103 نساء، و52 طفلاً (43 فتى و9 فتيات)

من الواضح أن حصيلة الضحايا غير واضحة لأسباب متعددة منها غياب الشفافية و عدم وجود حقيقي لمؤسسات الدولة بالإضافة الى الخوف والزرع الذي رافق الاحداث وماتزال موجودة .

في حادثة موثقة عبر مقطع فيديو نُشر في مارس 2025، ظهرت السيدة "أم أيمن" تبيكي على جنث أبنائها الثلاثة، بينما يُسمع أحد "العناصر المسلحين وهو يهينها بعبارات طائفية مثل: "أنت خنزيرة ونصيرية ، ولم تؤكد أي جهة اعتقال ذلك العنصر

- الاعتقال التعسفي :

تم اعتقال أفراد من أسر بكاملها دون أوامر قضائية

شملت الاعتقالات: نساء، قاصرين، وكبار سن

لم يُسمح للمحتجزين بالتواصل مع محامٍ أو بعائلاتهم

العديد من المعتقلين احتُجزوا في مراكز غير رسمية أو مواقع احتجاز سرية

-الاختفاء القسري:

رُصدت عشرات الحالات التي اختفى فيها المواطنون بعد اعتقالهم، دون اعتراف رسمي بمكان احتجازهم أو مصيرهم

ووفقاً لـ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تم توثيق أكثر من 140 حالة اختفاء قسري خلال آذار فقط

بعض المعتقلين ظهرت لاحقاً صورهم بين ضحايا الإعدام أو التعذيب في تسريبات مصورة

تم اعتقال مئات المدنيين بتهم غامضة، وغالباً على أساس انتماء طائفي أو صلة مفترضة بالمسلحين

اختفى عشرات الأشخاص قسرياً، دون إبلاغ ذويهم بمكان احتجازهم

شهادات:

في 17 آذار 2025، اعتُقلت عائلة كاملة من قرية "بنجارو" قرب جبلة، بينهم سيدة تبلغ من العمر 70 عاماً، ولم يُعرف مصيرهم حتى لحظة كتابة التقرير

ظهر في فيديو مسرّب، عنصر أمن يقول لأحد المعتقلين

"..إنّو كلكن نصيرية خوانة... بدنا نطهر الساحل مكن، بلش العد"

-التعذيب وسوء المعاملة:

أظهرت مقاطع فيديو قيام عناصر أمن بتعذيب معتقلين باستخدام أساليب مهينة، منها الإذلال اللفظي، الضرب المبرح، والصعق الكهربائي

تم رصد عبارات طائفية وتحريضية ضمن مشاهد التعذيب

OSINT توثيق من

مقطع فيديو نُشر في 12 آذار يُظهر شابين محتجزين عاريين، مع آثار تعذيب واضحة على ظهورهم، ويتحدث المصور قائلاً

"إهدول اللي بدكن تعملوهن مقاومة؟ نحنا منربيكم"

وتم توثيق شهادة ناجي " كنت معتقلاً في ساحة خلفية لمفرزة أمنية شرق جبلة. صعقوني بالكهرباء، وعلقوني من يدي ساعات. قالوا "لي: إذا ما بتحكي، أمك ما رح تشوفك مرة ثانية"

-التهجير القسري وتدمير الممتلكات:

مع تصاعد الحملة العسكرية في الساحل السوري، لجأت القوات الحكومية والمليشيات الموالية لها إلى سياسة تشبه سياسة الأرض المحروقة في بعض المناطق، مستهدفة قرى ومناطق يُشتبه باحتضانها حاضنة اجتماعية للمسلحين. هذا التوجه ترافق مع تهديد مباشر للمدنيين، وقصف عنيف للمناطق السكنية، ما أدى إلى موجة نزوح جماعية وعمليات تهجير قسري ذات طابع طائفي وانتقامي في بعض الحالات

تم تهجير أكثر من 12,000 مدني قسرياً من قراهم بفعل القصف والتهديد المباشر

تم تدمير أكثر من

92 منزلاً بشكل كامل

123 منزلاً بشكل جزئي

إحراق 14 مدارس ومراكز طبية ومخازن بالإضافة الى العشرات من المحلات خاصة

أنماط التهجير:

تم توثيق 18 حادثة حرق متعدد لمنازل المدنيين في القرى المحاذية لطريق اللاذقية-القرداحة. تضمنت عمليات

نهب محتويات البيوت قبل الحرق، خصوصاً الأجهزة الإلكترونية والذهب وقد ظهر فيديو حرق منزل المعارض السوري ياسر مخلوف في بستان الباشا وقد تم توثيق ذلك ب 6 رمضان موقعا باسم الثلاثي على جدار المنزل المحروق من الشخص الذي قام بالفعل.

دور قوى الأمن الداخلي والجهات المسلحة

شاركت قوات الأمن العام التابعة للإدارة السورية في المدامات والاعتقالات

ووثقت مشاهد إعدامات ميدانية نفذها عناصر الأمن، مع سخرية من الضحايا باستخدام عبارات عنصرية وطائفية

أعلنت وزارة الدفاع عن اعتقال عنصريين ظهروا في فيديو وهم يرتكبون انتهاكات، لكن مصير محاكمتهم لا يزال غامضاً

مسؤولية الحكومة السورية

تتحمل الحكومة السورية المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات في الساحل السوري، نظراً لسيطرتها الأمنية والعسكرية ومشاركتها في العمليات

لجنة التحقيق في الاحداث:

أعلنت الحكومة عن تشكيل "اللجنة الوطنية المستقلة للتحقيق وتقصي الحقائق في أحداث الساحل"، لكن هل تتوافق مع

الشروط القانونية والمعايير الدولية الأساسية التي يجب أن تتوفر في لجنة تحقيق محلية لتكون معتبرة ومقبولة قانونياً وحقوقياً

أولاً: الاستقلالية التامة

يجب أن تكون اللجنة مستقلة عن السلطة التنفيذية والأمنية والعسكرية

لا يجوز أن تضم في عضويتها أشخاصاً على صلة بالحكومة أو الجهات المتهمه، سواء أمنياً أو سياسياً أو طائفيّاً

يجب منع تعيين أشخاص من خلفيات قد تثير تضارب مصالح (مثل عناصر سابقين في الأجهزة الأمنية أو من لهم مواقف سياسية منحازة)

ثانياً: الحياد وعدم التحيز:

يجب أن تمثل اللجنة توازناً في الانتماءات (سياسية، طائفية، إثنية) وأن يُراعى تنوع الخلفيات لضمان الحياد يُفضَّل أن تشمل أعضاءً من منظمات المجتمع المدني، محامين مستقلين، وقضاة معروفين بنزاهتهم مكوّنة بالكامل من رجال ينتمون إلى طائفة واحدة، مما يثير الشكوك حول حيادها

ثالثاً: الخبرة القانونية والفنية:

يجب أن تضم خبراء في القانون الدولي الإنساني، العدالة الانتقالية، والجرائم الدولية من المهم إشراك مختصين في الطب الشرعي وتحليل الأدلة الرقمية (صور وفيديوهات) يمكن الاستعانة بخبراء دوليين أو مراقبين من الأمم المتحدة

رابعاً: الولاية والصلاحيات الواسعة:

يجب أن تُمنح اللجنة صلاحيات حقيقية، تشمل

التحقيق والاستدعاء والاستجواب

الوصول إلى مواقع الجرائم بحرية

حماية الشهود

الوصول إلى الوثائق الرسمية ومراكز الاعتقال

يجب أن تكون قادرة على إحالة المتورطين للقضاء دون تدخل سياسي

خامساً: الشفافية والمساءلة:

يجب أن تنشر اللجنة تقارير دورية عن أعمالها

أن تقدم تقريراً نهائياً علنياً يتضمن أسماء المسؤولين، الأدلة، والتوصيات القضائية

ضمان رقابة مستقلة (محلية أو دولية) على أعمال اللجنة

لا تنطبق تلك المعايير على اللجنة فأعضاؤها معروفون بانتمائهم السياسي والطائفي للنظام،

المتحدث الرسمي باسم اللجنة متهم بعلاقات سابقة مع تنظيم القاعدة وجبهة النصرة وهيئة تحرير الشام، مما يشكّل تضارب مصالح خطير.

وقد أعطيت اللجنة مهلة شهر لإنهاء تحقيقاتها، إلا أن المهلة انتهت دون صدور نتائج. لاحقاً، تم تمديد مهام اللجنة لثلاثة أشهر أخرى، دون إصدار تقرير أولي، مما زاد من الشكوك حول جديتها ومصداقيتها

وقد شككت مصادر مختلفة بمصداقية اللجنة بعضها موالى للحكومة (مثل صحيفة الوطن السورية بتاريخ 28 آذار 2025) أكدت أن "اللجنة لم تقم بأي زيارة ميدانية، بل اكتفت بـ"تقارير أمنية جاهزة

في المقابل، نشرت شبكة "سناك سوري" المستقلة، تقريراً يشير إلى ضغوط تمارس على الصحفيين لمنعهم من تغطية ما يجري في جبلة والحفة، وتعرض اثنان منهم للاعتقال المؤقت

التحليل القانوني للأحداث:

أولاً : التوصيف القانوني وفق القانون الدولي الإنساني (اتفاقيات جنيف)

وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بحماية المدنيين في وقت النزاع المسلح القتل المتعمد للمدنيين، كما حدث في المجازر الجماعية، يُعد انتهاكاً جسيماً ويقع تحت المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة التهجير القسري، والذي شمل آلاف المدنيين من قراهم، محظور بموجب المادة 49 من نفس الاتفاقية التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية، تُعد جرائم موثقة تقع تحت بند الجرائم الجسيمة هذه الانتهاكات تُصنّف كجرائم حرب متى ما ارتُكبت في سياق نزاع مسلح غير دولي، وهذا هو توصيف النزاع في سوريا منذ عام 2012 حسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر

ثانياً: التوصيف القانوني وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

رغم أن سوريا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي لعام 1998، إلا أن الانتهاكات المرتكبة تنطبق على ما يلي

المادة 7 – الجرائم ضد الإنسانية

القتل العمد بشكل واسع ومنهجي

الاختفاء القسري لأشخاص من مناطق معينة على أساس طائفي

الاضطهاد الطائفي كجزء من سياسة ممنهجة

التهجير القسري للسكان المدنيين

المادة 8 – جرائم الحرب

استهداف المدنيين عمداً في العمليات القتالية

شن هجمات غير متناسبة

ارتكاب إعدامات ميدانية وتعذيب ممنهج بحق الأسرى والمدنيين

وفقاً لما سبق يعزز وصف الجرائم التي حدثت في الساحل السوري بأنها جرائم ضد الإنسانية، تندرج ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، رغم أن سوريا لم توقع على نظام روما، إلا أنه يمكن إحالة الملف عبر مجلس الأمن الدولي

التوصيات:

- للحكومة السورية:

وقف فوري لكافة العمليات ضد المدنيين

السماح بدخول لجان تحقيق مستقلة ومحايدة وتسهيل مهام المنظمات الحقوقية المحلية

محاسبة جميع المتورطين دون استثناء

- للمجتمع الدولي:

فرض عقوبات على المتورطين بالجرائم

دعم جهود التوثيق وإعداد ملفات قانونية دولية

حماية العاملين في المجال الحقوقي وخاصة في مناطق التوتر

- للمنظمات الحقوقية:

الاستمرار في توثيق الجرائم وجمع الأدلة واحداث مركز وطني لذلك

تقديم الدعم القانوني والنفسي للضحايا وذويهم

خاتمة

كشفت أحداث الساحل السوري لعام 2025 عن فصل دموي من العنف الطائفي المنظم، وسط غياب شبه كامل للعدالة والمحاسبة. ويعكس فشل لجنة التحقيق الحكومية في أداء دورها تعميقاً لحالة الإفلات من العقاب، مما يبرر الدعوات التي أطلقها بعض سكان الساحل لتدويل القضية.

تدعو اللجنة الكردية لحقوق الإنسان – راصد إلى تحرك دولي عاجل، وتشكيل لجنة مستقلة ومحايدة للتحقيق في هذه الجرائم، لضمان العدالة للضحايا ومنع تكرار الانتهاكات

الملاحق والمصادر

أولاً: المصادر الحقوقية

(SNHR) الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

تقرير: مقتل 803 أشخاص خارج نطاق القانون في الساحل السوري بين 6 و10 آذار 2025

تاريخ النشر: 11 آذار 2025

(SOHR) المرصد السوري لحقوق الإنسان

تقرير: ارتفاع حصيلة ضحايا مجازر الساحل السوري إلى 1676 قتيلاً

تاريخ النشر: 10 نيسان 2025

هيومن رايتس ووتش

تقرير: سوريا: أدلة على عمليات إعدام وتهجير قسري في الساحل

تاريخ النشر: 5 نيسان 2025

(Amnesty International) منظمة العفو الدولية

بيان: دعوة لتحقيق دولي محايد في انتهاكات الساحل السوري

تاريخ النشر: 8 نيسان 2025

(ICRC) اللجنة الدولية للصليب الأحمر

.إشارة إلى خرق اتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة